

"إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية"

الحضور (مع حفظ الألقاب)

عبد الرحيم ملوح، نجاة أبو بكر، زهيرة كمال، علاء الدين ياغي، وفاء القاضي، خليل شاهين، هاني المصري، خليل عساف، سمر الشيخ قاسم، منى أبو شرار، أحلام سمحان، مادلين قمصية، صالح أبو لين، أمال الجعبة، حمزة أبو سارة، سجي حنايشة، ملاك شولة، رجاء سرغلي، معالي برقاوي، ندى طوير، غادة شديد، سهاد دلبح، هناء صالح، فائدة فهمي، ميسون شريتح، ميرفت أبو شنب، زينة عطية، يولا خير، نصرى قبلاي، أمال القاسم، نبيلة رزق، وفاء زكارنه، نجله ابراهيم وشاح، رقية جبرين تكرروري، عهود محمود عباس، فهمي شاهين، لبنى أبو تركي، فوز خليفة، علي جابر، نهاد أبو غوش، عبير أبو الرب، سمية الصفدي، ميسر الفقيه، سمر هوش، غادة عبد الهادي، علاء خويرة، جنان مصطفى، عهود قناديلو، دلال أبو بكر، عوني أبو غوش، نضال فتاش، رتيبه الننتشه، إميل خلوف، سفيان بركات، ماهر حرب، عماد الدين اشتبوي.

رفقة زملط، سهيلة النحال، رسمية العرجا، وسام دبور، هداية أبو الهوى، ياسين أنور عودة، جميل المجدلاوي، فيصل أبو شهلا، عزمي الخزندار، خلود سوايمة، سماهر المصري، ريداء عدنان عز الدين، أحلام عمر مطر، أمال رزق، انتصار العجرمي، ماجدة الحلو، ابراهيم محمد، مريم أبو دقة، فوزية جودة، هويدة عطا الله، اعتدال قنيطة، دالية أبو حسين، سميرة حلس، ميسر الحسنات، سعاد الغولة، أماني محمد، يحيى الخطيب، حنان صيام، رفقة الحملاوي.

طاقم "مفتاح"

نجوى ياغي، لميس الحنتولي، محمد عبد ربه، حنين الشعيبي، نجاة ارميلية، فرحة أبو الهيجا، وفاء غزاونه، ميسون القواسمي، ندى البدو، عبير كيلاني، شادية الغول.

ميسرة الجلسة: بيسان أبو رقطي.

المقدمة

استكمالاً للجهود التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني - خلال عامي 2015 و2016- في دعمها للمبادرات النسوية الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتنفيذاً لتوصيات مؤتمر "النساء يردن... شعب واحد، وطن واحد، علم واحد" عقدت في العشرين من نيسان 2016 جلسة السياسات العامة التي خصصت لمناقشة معيقات تنفيذ بنود الاتفاقيات والتفاهات الموقعة بين الفصائل الفلسطينية اتجاهاً لتحقيق المصالحة الوطنية، وذلك من خلال الحوار البناء بين ممثلي التنظيمات الفلسطينية والقيادات النسوية السياسية والمجتمعية بهدف الخروج بتوصيات عملية تدفع باتجاه المصالحة الوطنية إلى الأمام، عقدت جلسة السياسات العامة عبر الفيديو كونفرنس في كل من رام الله وغزة،

النقاش: الإطار العام

حوارات فتح وحماس: الحوارات الجارية حالياً بين حركتي فتح وحماس هي حوارات جدية، وقد قطعت شوطاً مهماً، علماً بأن الحديث يدور عن إنهاء الانقسام وليس إدارته. وعلى أساس أن يكون هناك حوار مستمر لإنهاء الحالة السياسية الشاذة، وتنفيذ اتفاق القاهرة كأساس لإنهاء الانقسام والتمسك بالدور المصري في هذا المجال.

هناك من وصف الحوارات بأنها غير جدية لاعتبارات سياسية تتعلق بطرفي الانقسام، وغياب الإرادة السياسية بإنهائه لدى الطرفين، عدا عن أنها تجري بعيداً عن الكل الوطني. فيما لم تستطع باقي القوى السياسية من أن تشكل قوة ضاغطة على

طرفي الانقسام، وهذا الضعف يستوجب تحشيد أبناء الشعب الفلسطيني جميعا للضغط على طرفي الانقسام، علما بأن بعض الأوساط النافذة في الحركتين هي المستفيدة من استمراره. في حين أن مفتاح إنهاء الانقسام هو بيد الرئيس أبو مازن باعتباره يملك سلطة الدعوة لإنهائه وإجراء الانتخابات. كما أن حماس وبعض القوى الأخرى معيقة لإنهاء الانقسام، ويجب كسر هذه الحلقات جميعا.

المجلس التشريعي: المجلس التشريعي جزء رئيس من قضية الانقسام، ما يتطلب منه القيام بدوره في استقالة أعضائه الحاليين والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. والشعب وحده من يجدد التفويض لأعضاء التشريعي الحاليين أو ينتخب آخرين غيرهم، مع ضرورة الالتزام بدورية الانتخابات واحترام نتائجها.

حكومة الوحدة الوطنية: الرؤيا القائمة حاليا تتلخص في تشكيل حكومة وحدة وطنية فصائلية لها برنامجها السياسي، وهي التي تتمتع بالمسؤولية الكاملة عن إدارة شؤون المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

البرنامج السياسي: الحديث الان ينصب على ماهية البرنامج السياسي، وتسوية الاختلاف السياسي داخل مختلف الأطر، وضرورة احترام المؤسسات الديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن الاتفاق على هذا البرنامج بعد تشكيل الحكومة.

موظفو قطاع غزة: استهلك جزءا كبيرا من النقاشات بين حركتي فتح وحماس، وهناك لجنة إدارية تقوم بمراجعة جميع التعيينات التي أعقبت الانقسام، حتى يتم تسكينهم، والحفاظ على الأمن والضمان الوظيفي للجميع.

لجنة الحريات: هي لجنة فاعلة ولكنها غير مؤثرة، ولا تحمل أي صفة تنفيذية، علما بأنها سلمت وثيقة من أحد عشر بندا للرعي المصري، ولطرفي الانقسام لتطبيقها إلا أن شيئا من هذا لم يحدث حتى الآن.

تغيب دور النساء: النساء مغيبات في جميع الحوارات التي جرت، والتي لا تزال تجري، والانقسام قائم ومستمر طالما أن المرأة غير ممثلة في هذه الحوارات.

لجنة متابعة مؤقتة: هناك جهود كثيرة بذلت على المستوى الشعبي لإنهاء الانقسام، وتشكلت لجنة متابعة مؤقتة مفتوحة للجميع كي ينضموا إليها بهدف مواصلة الضغط الشعبي على كل من فتح وحماس لتحقيق المصالحة الوطنية. مع التأكيد أن الحركات الجماهيرية هي الكفيلة بتحقيق ذلك، وقيام حكومة وحدة وطنية تدعو لإنهاء الانقسام.

ضحايا الانقسام: القدس والمقدسات وأطفال ونساء فلسطين هم ضحايا هذا الانقسام المستمر، خاصة مع تواصل الهيئة الشعبية وارتقاء المزيد من الشهداء وتصاعد انتهاكات قوات الاحتلال واعتداءات المستوطنين على القدس والمسجد الأقصى، ما يفرض على طرفي الانقسام إنهاء هذه الحالة السياسية الشاذة في تاريخ الشعب الفلسطيني. في حين أن عدم إنهاء الانقسام أدى إلى وجود فئات متنفذة من الطرفين تدافع عن مصالحها.

شرعية الأطر السياسية: الشارع هو القائد، وهو من يملك الصلاحية والقوة لتجديد شرعية جميع القوى السياسية ودون استثناء، بما يعيد ثقة المواطن بشخصيات وطنية غير متنقعة. علما بأن جميع القوى السياسية مغيبة، وليس هناك اجتماعات للقيادة لتضع الجميع في حقيقة ما يجري وراء الكواليس من حوارات. في الوقت الذي يتم فيه الاستهتار بأعلى هيتنين وطنيتين وهما: المجلسان المركزي والوطني. في حين أن اجتماعات اللجنة التنفيذية الحالية شكلية، وهي لجنة منتهية الصلاحية، كما هو الحال بالنسبة للمجلس التشريعي.

التدخلات الخارجية: لعبت دورا سلبيا جدا في اتجاه ديمومة الانقسام والضغط على حركتي فتح وحماس بعدم إنهائه، ما يهدد بغياب واندثار المشروع الوطني.

الأوضاع في قطاع غزة: الخشية من أن تخرج الأمور عن سيطرة الجميع بفعل الواقع الصعب الذي يعيشه المواطنون هناك نتيجة لاستمرار الانقسام، خاصة الشباب الذين يعانون من البطالة وفقدان الأمل بالمستقبل، ما قد يدفعهم إلى توجهات أكثر تطرفاً مما هو قائم حالياً.

التوصيات

أولاً: التأكيد على دورية الانتخابات والالتزام بها واحترام نتائجها.

ثانياً: إعادة الاعتبار للقرار الوطني الفلسطيني المستقل ورفض التدخلات الخارجية بهذا الشأن.

ثالثاً: تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني بشأن إنهاء الانقسام، ووضع سقف زمني لإنهائه.

رابعاً: إجراء استفتاء شعبي، والتوقيع على مذكرة شعبية تطالب بإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ووضع سقف زمني لتحقيق ذلك.

خامساً: جمع الكل الوطني في إطار الحوارات الجارية بين طرفي الانقسام بما في ذلك تمثيل فاعل للمرأة فيها.

سادساً: وقف التنسيق الأمني بكافة الأشكال مع الاحتلال ووقفه فوراً عملاً بقرار المجلس المركزي بهذا الشأن، وإنهاء قضية موظفي قطاع غزة من خلال لجنة مختصة.

سابعاً: دعوة لجنة الانتخابات للإعلان عن موعد متفق عليه ومحدد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ثامناً: دعوة الإطار القيادي الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى ممارسة دوره وتأثيره في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.

تاسعاً: تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين لجنة المتابعة المؤقتة لإنهاء الانقسام المنبثقة عن مؤتمر "النساء يردن.." ولجنة "وطنيون لإنهاء الانقسام" لحشد مزيد من الضغط على كل من فتح وحماس لتحقيق المصالحة الوطنية. وتوحيد جهود الجميع في هيئة وطنية واحدة.

عاشراً: مطالبة أعضاء المجلس التشريعي وقيادات التنظيمات المنتهية صلاحياتهم بتقديم استقالاتهم تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها مختلف الفئات والشرائح.

أحد عشر: مطالبة حركة حماس بالنظر إلى قطاع غزة من منظور وطني شامل، علماً بأن الانقسام ليس بين فتح وحماس فقط، بل بين حماس وجميع فصائل العمل الوطني، والبدء بحوار وطني شامل واستراتيجي على هذا الأساس.

إثنا عشر: دعوة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) لزيارة قطاع غزة، والاطلاع بمسؤولياته حيال تحقيق المصالحة الوطنية، باعتبار أن مفتاح الحل لذلك بيده.

ثلاثة عشر: الدعوة إلى حراك شعبي ميداني ضاغط من خلال فعاليات متزامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة لإنهاء الانقسام. وعقد مؤتمر وطني حاشد للقوى الوطنية وللمؤسسات المجتمع المدني يتوج بمسيرة المليون يشارك فيها أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

أربعة عشر: فرض إرادة الحركة الأسيرة على طرفي الانقسام لتحقيق المصالحة الوطنية.